

بيان مبادئ مجلس البحوث العالمي حول المشاركة المجتمعية

مقدمة

تواجه البشرية بشكل متسارع وغير مسبوق تاريخياً تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية متصاعدة و مترابطة. وفي حين تركز جهود التكامل العالمي والرقمي على توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات داخل البلدان وعبرها، يجب أن تكون المجتمعات قادرة دائماً على إدراك مفهوم البحث العلمي وفرضياته المسبقة ومعطياته، بالإضافة إلى خياراته المنهجية. وتوفر المشاركة المجتمعية إمكانية تقريب المسافة بين العلوم والمجتمع من خلال تمكين المشاركة، وتسهيل وسائل وطرق مشاركة أفراد المجتمع، وتوسيع أخلاقيات ونزاهة البحث العلمي، وتفادي الهجمات غير المبررة ضد العلوم وأخيراً تشجيع الدعم الحكومي والاستثمارات العامة للاستثمار في البحث العلمي.

تعتبر هيئات التمويل جزءاً مهماً في المجتمع، حيث أنها تمثل جهات أساسية في الأنظمة البيئية والمعرفية مما يمكنها أن تكون وسيطاً بين فئات المجتمع المتعددة (والمتمثلة في جميع فئات المجتمع المدني بأنواعه المختلفة والمتعددة، ومختلف الجهات الحكومية، ومؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، والعديد من المنظمات العلمية والأكاديمية) ومجالات العلوم المختلفة من خلال تعريف وتحديد أولويات البحث العلمي وتأمين الموارد، ووضع الخطط والبرامج وجدول الأعمال.

اعتبارات شاملة

1. تعتبر المعرفة المنبثقة من البحوث الممولة من القطاع العام ملك للمجتمع.
2. تؤثر المشاركة المجتمعية على توسيع نطاق التعليم والتدريب لكافة شرائح المجتمع بالإضافة إلى تعزيز شمولية الحصول على المعلومات والتفكير النقدي لجميع المشاركين.
3. تعمل المشاركة المجتمعية على توسيع المشاركة الهادفة وتحسين الثقة في الخبرات العلمية.
4. توفر المشاركة المجتمعية مجموعة متنوعة من النماذج والتجارب المتمثلة في التبادل المعرفي، وتحديد أولويات البحث، وتقديم المشورة بشأن تخصيص الموارد، وتحديد مخرجات وتأثيرات العلوم.
5. تستفيد جميع ميادين العلوم ومجالاتها من المشاركة المجتمعية، إلا أن هذه الفوائد تتأكد عملياً حسب الاختلافات بين الأنشطة البحثية الأساسية التطبيقية بشكل أكثر.
6. تعتبر هيئات التمويل وسيطاً رئيسياً بين العلوم والمجتمع في دعم البحوث، وتوسيع طاقات وقدرات المنظومة المتكاملة المعرفية، وضمان تحسين المسؤولية عن استثمار الموارد العامة.

المبادئ

يتفق المشاركون في مجلس البحوث العالمي على التالي:

1. أن المشاركة المجتمعية تمثل نشاطات هادفة وذات مغزى تسهل التواصل بين الباحثين وكافة شرائح المجتمع، وتعزز البناء المشترك للمعرفة وتولد التعلم المتبادل لمنفعة للجميع.
2. أن المناهج والأساليب المستهدفة والدقيقة بشكل خاص مطلوبة لتحقيق أقصى قدر من المشاركة المثمرة بين العلوم وكافة شرائح المجتمع في مجالات المعرفة الخاصة بهم.
3. أهمية توسيع مسؤوليات هيئات التمويل العامة، انطلاقاً من أدوارها التاريخية في تمويل البحوث على وجه الحصر، ولكن بشكل ضيق، من أجل إدراج تمويل المشاركة المجتمعية.
4. ضرورة زيادة الموارد بشكل مناسب لزيادة الدعم وتسهيل إشراك العامة على نطاق أوسع في العلوم.
5. ضرورة بناء الشراكة المعرفية بين جميع فئات المجتمع في جميع مراحل البحث، ومن ضمنها المرحلة المبكرة: المرتبطة بتحديد وتطوير أولويات واستراتيجيات البحث؛ ومرحلة منتصف الطريق: من خلال إشراك الجمهور والعامة في البحث؛ وفي المراحل النهائية: من خلال فهم التأثير والمخرجات العلمية للبحث.
6. الإقرار بأن تبادل مقاييس الرصد والتقييم والتعلم للمشاركة المجتمعية سيساعد هيئات التمويل على التكيف مع قدراتها التنظيمية وتشجيع الشراكات فيما بينها.